بـنيـة الإيـقـاع فـي الـخطـاب الـقـرآنـي

*** جماليات التقديم والتأخير نموذجا *– مقاربة أسلوبية –**

أ/ عبد الرحيم عزاب
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة سطيف

مدخل:

يشكل الاتجاه الأسلوبي ملمحا نقديا حداثيا بالغ الأهمية والتعقيد في الدراسات الأدبية، وقد وفد إلى المخزون الأدبي والثقافة النقدية العربية الحديثة عن طريق عوامل متعددة يمكن إجمالها في عنصرين أساسيين هما:

1– اتصال الشرق بالغرب. 2 –كثرة الإرسياليات العلمية وتطور حركة الترجمة.

مما نتج عنهما حاجة التراث العربي والإسلامي إلى غربلة تخلصهما من الحنين إلى الماضي وتؤطر المشهد النقدي العربي المعاصر من الشكل التقليدي في مجال التحليل والتأويل والتفسير والنقد.

خاصة فيما شاع من نظرية النظم وفضاءات علم الجمال في البلاغة العربية الكلاسيكية، التي يشكل العدول الاستعاري أحد أبرز مقوماتها، وهذا ما يمكن تفسيره أسلوبيا بـ: الدراسات الوصفية السياقية القائمة على النقد التاريخي والنفسي والاجتماعي التي ظلت تنظر إلى الإبداع الأدبي بوصف سياقا Contexte حيث تدرس عالم النص انطلاقا من حياة الباث, المرسل أو الأديب أو الناص وبيئته وثقافته وعصره....إلخ.

أما المناهج الحداثية (كالأسلوبية) التي يطلق عليها بمناهج ما بعد البنيوية: Post-structuralisme فهي مناهج معيارية أو تقييمية، مناهج نسقية، نصانية، أو محايثة (اكتفاء اللغة بذاتها) أي: Immanence أو ما يسمى بمنهج (شكل المحتوى)، لأنه يحلل النص من حيث هو (كما هو موجود) دونما نظر إلى سياقه ومن هذه المسلمة فالمناهج الحدايثة وخاصة الأسلوبية منهج جمالي لغوي يهتم بما يسمى بظاهر النص أي: Le_Phénotexte وأما المناهج التقليدية (العدول) فتهتم بما يسمى بتكوين النص أو توليده: النص، المؤلف، السياق أي: Le_Génotexte ومن المنظور الأسلوبي في مشهد الخطاب النقدي العربي المعاصر ظهر ما يسمى بالانزياح اللغوي وهو مصطلح غربي فيما نعتقد نتج عن طريق تواصل الثقافتين العربية والغربية على محك عامل اتصال الشرق بالغرب ونمو الوعي القومي... ونضج حركة الترجمة كما سبق الذكر، والانزياح L'écart له دلالات أسلوبية منها: الانتهاك، والانحراف أو الخروج عن الأنماط اللغوية المألوفة ومنه أي الانزياح ظهر ما يسمى في المنهج الأسلوبي بـ:

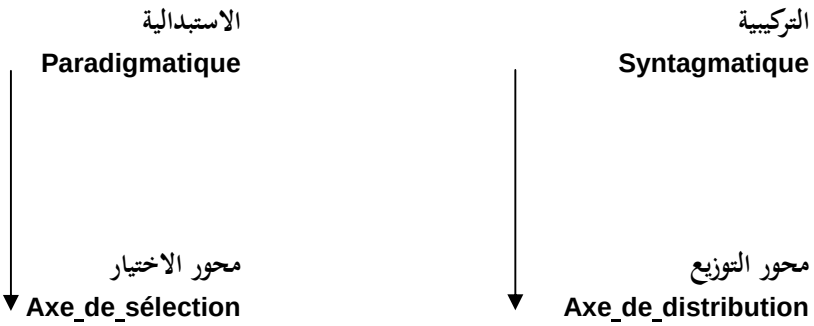

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يسعى إلى الإفادة من بعض خلاصات المناهج الجمالية الحديثة التي تنطلق من مفهوم (شكل المحتوى) وتطويعها في حدود ما يضمن للنص القرآني أصالته وقداسته.

– بنية اللغة بين مبدأ الاختيار والتوزيع في النسق الأسلوبي:

تعتمد كل مرسلة لغوية على مبدأين أساسيين هما: الاختيار **Sélection** والتوزيع **Distribution**، ويقع المبدأ الأول على المحور الرأسي للتعبير اللغوي، حيث يقوم المتكلم باختيار مفردات لغوية بعينها، من بين مجموعة كبيرة من المفردات، التي تقوم بينها علاقة تشابه أو تخالف على أكثر من مستوى، ولما كانت قدرة المتكلم على انتقاء مفرداته مرهونة بكفايته اللغوية، ومخزونه اللفظي، فإن قدرته على الإبداع –في هذا الجانب– تظل محدودة بحدود ما يمتلكه من مادة لغوية وما يتميز به من قدرة على الاختيار، والتمييز بين البدائل اللغوية التي تتعايش معا في ذاكرته.

أما مبدأ التوزيع **Distribution** أو التأليف: **Synthèse**، فهو يقع على المحور الأفقي التراصفي، والذي يقوم فيه المتكلم بترتيب المفردات المنتقاة من المحور السابق، وفق قواعد النظام اللغوي التي تخضع لها لغة المتكلم، وبترتيب العناصر اللغوية وتنسيقها أفقيا على نحو معين، تنشأ بينها علاقات نحوية وتركيبية، تساهم في إفراز أو إنتاج الدلالة اللغوية المقصودة.

و لما كانت لغة الإبداع تقوم على تحطيم القواعد اللغوية، والعدول عنها بما يسمح لها بتحقيق دلالة إضافية إلى المعنى الأساس، فإن المحور الأفقي يكون أكثر مرونة لاستيعاب أشكال التعبير اللغوية المختلفة، وأوسع مجالا لإنتاج مستويات لغوية جديدة، ذات قيم جمالية أو دلالية متفاوتة، لذا "لا يمكن أن يكون إبداعا إلا حينما يوجد تفكير عميق في الطبيعة التركيبية للغة. وإلا حينما يوجد خلق جديد لهذه التركيبات وتمثل الحركة الأفقية للصياغة محورا من محاور الخلق اللغوي، يعمل بشكل أساسي على تحطيم الإطار الثابت للأسلوب، ولقوانين اللغة وقواعد الكلام"[1].

إن طريق رصف المفردات داخل الجملة تخضع لعدة عوامل نحوية وصرفية ودلالية وصوتية، والتركيز على أحد هذه العوامل يؤثر في عملية النسيج اللغوي تأثيرا مباشرا، تتحرك على إثره المفردات في حركة أفقية من أماكنها المرصودة لها، إلى أماكن أخرى ذات طبيعة تأثيرية متميزة. أي أن تحريك المفردات أفقيا إلى الأمام أو إلى الخلف له علاقة قوية بغائية الإبداع الفني.

وإذا كان الإبداع الأدبي يرتبط بالدرجة الأولى بالمحور الأفقي للصياغة، أو بطريقة التركيب والتأليف بين العناصر اللغوية، لما يسمح به من نشوء علاقات نحوية متعددة عن طريقة التقديم والتأخير، أو الحذف والزيادة، أو الفصل والوصل، أو بتبادل الوظائف النحوية والدلالية للمفردات، فإن ما تتمتع به اللغة العربية من حرية في ترتيب عناصرها –بوصفها لغة معربة– ليضاعف من طاقاتها الإبداعية، لأن أي تغيير في مواقع الكلمات إنما يؤدي إلى تغيير في الجانب الدلالي، وفي المستوى الفني للتعبير، وكما قرر "باسكال" «إن الكلمات المختلفة الترتيب يكون لها معنى مختلف، وأن المعاني المختلفة الترتيب يكون لها تأثيرات مختلفة»[2].

و لهذا كان مبحث التقديم والتأخير من أكثر المباحث البلاغية، التي نالت اهتمام علماء المعاني، ذلك الاهتمام الذي تجلى في رصدهم لصورة التقديم والتأخير المتعددة، وما تؤديه كل صورة من قيمة جمالية أو دلالية أو تأثيرية أو إيقاعية مضافة إلى المعنى الأساسي للعبارة.

إن تحريك أجزاء الجملة –تقديما وتأخيرا– وفق المنظور الأسلوبي لا يتم بطريقة عشوائية، وإنما يجري وفق مقتضيات جمالية تتطلبها لغة العمل الأدبي، وفي إطار الإمكانات التعبيرية التي يمتلكها النظام اللغوي، أي أن تحريك أجزاء الجملة عن مواقعها المحسوسة ليس مطلقا، وإنما يظل محصورا في مناطق نحوية معينة دون مناطق أخرى، تأبى أن يصيبها أي تغيير في ترتيب أجزائها، فمثلا "لا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النحو باسم الرتبة المحفوظة لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها"[3]. وليس التعقيد اللفظي على نحو قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا ملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه[4]

أو ما يسميه ابن الأثير بالمعاظلة، إلا صورة لهذا الخلل التركيبي، حيث يتم تقديم العناصر الثابتة الترتيب على بعضها البعض.

"و من الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان على المبين، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه، والتوكيد على المؤكد، والبدل على المبدل منه...و من الرتب المحفوظة أيضا تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف وأداة الاستثناء على المستثنى،و حرف القسم على المقسم به وواو المعية على المفعول معه والمضاف على المضاف إليه والفعل على الفاعل... ومن الرتب غير المحفوظة في النحو رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعدم نعم، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل"[5].

و بذلك فإن مبحث التقديم والتأخير يدور في إطار الترتيب غير الواجب بين العناصر اللغوية في الجملة، أي التي لا يؤدي تقديمها أو تأخيرها إلى خلل في المعنى، وإنما تظل محفوظة بوظيفتها النحوية كالابتداء أو الإخبار أو الفاعلية أو المفولية... على الرغم من تغير موقعها اللفظي في الجملة.

و لا شك في أن الصورة المثالية للأداء اللغوي، تمثل المعيار النحوي الذي نقيس عليه مستوى التحريك الأفقي لأجزاء الكلام، ولكن على الرغم من وضوح هذا المعيار وأهميته في رصد أشكال الانحراف اللغوي للكلام، فإنه يظل قاصرا على الإحاطة بكل أوجه التقديم والتأخير. إذ إن هناك تحريكا يحدث في باطن الصياغة لا يمكن لهذا المعيار أن يكشف عنه؛ لأن ظاهر الصياغة قد لا يخالف النظام اللغوي المألوف، ويوافق المتطلبات النحوية، على الرغم من أنه –في الواقع– يمثل صورة تركيبية جديدة محولة عن صورة أخرى، تستقر في البنية العميقة للجملة.

لذا نرى أنه من الأفضل أن ندرس قيم التقديم والتأخير، ودرجة التحرك الفعلي لأطراف الصياغة في ضوء البنية العميقة، لا في ضوء الصورة المثالية للتركيب، باعتبار أن كل جملة منطوقة أو مكتوبة لها بنية مقدرة قد تحولت عنها يمكن تحديدها –البنية المقدرة– من خلال الحدس اللغوي الذي يمتلكه كل إنسان يتحدث اللغة العربية بصورة جيدة، ويمتلك كفاية لغوية تمكنه من فهم وإنتاج ما لا حصر له من الجمل اللغوية.

و نعلل أو نوضح ذلك بقولنا : زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو، فالجملة تبدو صحيحة من الناحية النحوية وهي تنتمي –في رأي النحويين– إلى باب الجملة الاسمية لا الفعلية، وأن (زيد) وقع في موضعه الأصلي وهو الابتداء، وجملة (ضربه عمرو) في موقع الخبر، وعليه نستطيع من الناحية النحوية أن نجرؤ ونقول: إن هناك تقديما وتأخيرا طالما أن أطراف الإسناد أخذت رتبتها النحوية المقررة لها.

ولكننا في ضوء البنية العميقة نرى أن الحدث مقدم أبدا في الجملة العربية، وهو موضوع اهتمام المتكلمين بالعربية، والأصل –إن اشتملت على فعل– أن تبدأ الجملة به* أي أن تركيبها الأساس، (ضرب عمرو زيد)، وحين النظر إلى هذه الصورة نستطيع أن نحكم على وجود تبادل للعناصر اللغوية، وتحريك المفعول به (زيدا)، انتقل بموجبه إلى صدر الجملة ليأخذ حكما نحويا جديدا هو الابتداء، تاركا في الموقع الذي كان يحتله ضميرا يعود عليه، ليحقق بذلك غرضا بلاغيا ودلاليا قد يتصل بالمبدع، أو بالمتلقي أو بالصياغة.

* مما انتهت إلى تأكيده قواعد النحو التوليدي في اللغة العربية هو أن التركيب الأساس لعناصر الجملة في الجملة العميقة هو:

فعل+اسم+اسم، فعل+فاعل+مفعول به. وهذه القاعدة تنتج منها عدة جمل من خلال تحريك عناصرها عن مواضعها الأساسية فينتج مثلا من جملة: أَكَلَ الرَجُلَ التَفَاحَةَ، الجمل الآتية:

1– أكل التفاحة الرجل.

2– التفاحة أكلها الرجل.

3– الرجل أكل التفاحة.

أي أن تحويل الاسم إلى موضع الابتداء، هو تحويل عارض قد حدث للقاعدة الأساسية (فعل+اسم+اسم). وذلك بنقل الاسم إلى موقع الابتداء تاركا في الموقع الذي كان يحتله ضميرا يعود عليه.

أي أن بنية الجملة (اسم+فعل+اسم) جملة محولة عن جملة أساسية في البنية العميقة ولا يمكن اعتبارها –ذاتها– قاعدة أساسية مستقلة في البنية العميقة،لأن اعتماد هذه البنية يؤدي إلى إنتاج جملا صحيحة وأخرى غير صحيحة، وهذا يتعارض مع مفهوم القواعد التوليدية التحولية التي "تتيح إنتاج جمل اللغة الأصولية (الصحيحة) كلها وتمنع في الوقت نفسه إنتاج الجمل غير الأصولية (الخاطئة)[6].

– جماليات التقديم والتأخير"Permutation" في ضوء منهج بلاغي متكامل:

و في سياق حديثنا عن نمط التقديم والتأخير بلاغيا في الخطاب القرآني وصولا إلى تحديد نماذج الإيقاع في بنيته التركيبية في ضوء المنهج الأسلوبي –أو في ضوء منهج بلاغي متكامل– رأينا من الواجب إدراج رأي واحد من أبرز علماء البلاغة والإعجاز القرآني بعد مرحلة التوقف والجمود أي في بدايات القرن السادس الهجري ألا وهو السكاكي (ت 626هـ) "و هو من علماء القرنين السادس والسابع، الذي خلف وراءه ماضيا عامرا بالجهاد المتواصل في ضروب المعرفة، وكنوزا ذات قيمة جلية في تاريخ البلاغة العربية، لم يفته في كتابه "مفتاح العلوم" الإدلاء برأيه في إعجاز القرآن... فهو يرى أن القرآن معجز بالنظم –كما قال عبد القاهر الجرجاني– والإعجاز في نظره لا يدرك إلا بالذوق، وطول خدمة علم البلاغة،وممارسة الكلام البليغ، كما أورد السكاكي أربعة وجوه الإعجاز...وهي: الصرفة، والأسلوب من حيث الابتداء،وسلامته من التناقض واشتماله على الغيوب... ثم نراه يقدم وجها يرتضيه وهو: كون الإعجاز أمرا من جنس البلاغة والفصاحة لا يتأتى إلا بطول خدمة علميها: المعاني والبيان"[7].

ولا شك أن هذه النظرية في الإعجاز القرآني تجعلنا نؤمن بمبدأ بديع القرآن الكريم الذي قوامه الإعجاز والتحدي والتأثير في خطابه بالألفاظ والأساليب والتراكيب والإيقاع.

و مما يلاحظ كذلك أن السكاكي قد أدرك أن عملية التقديم والتأخير من فرع علم المعاني –بلاغيا– متزامنة، ولا يحدث أي منهما إلا بحدوث الآخر، ومن ثم رأى أن اعتبارات تأخير المسند لن يكون إلا عند وجود اعتبارات تقتضي المسند إليه[8]. «فالتأخير ليس من مقتضى الحال بل هو لازم مقتضاه، وعليه ينبغي أن لا يتعرض له في مقام عد مقتضيات الأحوال»[9]. ولهذا اقتصر السكاكي في مبحث التقديم والتأخير على تناول وجوه التقديم، ودون الإشارة إلى وجوه التأخير، باعتبار أن الأصل في تحريك أطراف الصياغة هو التقديم وليس التأخير، وما ارتباط المصطلحين معا إلا إشارة إلى الحركة الأفقية المزدوجة، التي تحدث لأطراف الصياغة، أما من حيث الوظيفة الجمالية فهي ترتبط بوجود التقديم فحسب.

و رأي السكاكي في هذه المسألة ضمن هذا المبحث لا تعدو أن تكون مقتصرا على ثلاثة مسالك أساسية للتقديم هي: تقديم المسند إليه، وتقديم المسند، وتقديم متعلقات الفعل.

و في سياق تقديم المسند إليه نرى أن السكاكي وكثيرا من البلاغيين قد اضطربوا في تحديد وجوهه، فبينما نرى أن تقديم المسند إليه يكون فقط إذا كان الخبر جملة فعلية، حيث أن البنية العميقة تشير إلى تحويل في بناء التركيب السطحي، نرى أن السكاكي يعد من تقديم المسند إليه تقديم المبتدأ على الخبر الأسمى، ويرى أن هذا التقديم له صلة بتشويق السامع أو بتفاؤله، أو بتلذذ المتكلم، أو اهتمامه بالمقدم أو غير ذلك.

و مع إقرار السكاكي بأن المبتدأ المعرف أصله التقديم على الخبر، فإنه يحاول أن يبحث عن مبررات لهذا التقديم، لها اتصال بالجانب البلاغي أو الأسلوبي لا النحوي، يقول: «وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره أهم، ثم كونه أهم يقع باعتبارات مختلفة إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه... وإما لأن في تقديمه تشويقا للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه، إذا أورده، كما إذا قلت: صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق»[10]. فكيف يكون أصل المسند إليه التقديم، وقد جاء في موضعه، ثم نتحدث عنه وكأنه قد تحرك من وضع إلى وضع؟!! وكيف يكون تشويق السامع سببا في تقديمه مع أن السبب هو وقوعه معرفا محكوما عليه، وخبره نكرة موصوفة محكوما به، ولا يجوز نحويا تقديم النكرة على المعرفة، إن لم يكن هناك اعتبارات بلاغية تقتضي تقديمها أي أن المسند إليه المعرفة والمسند النكرة، لم يكن بينهما تسابق على تصدر الجملة حتى نحكم بفوز المسند إليه بتلك المرتبة، «فليس كل تقديم أو تأخير يكون لغرض، له علاقة بالأسلوب إذ يتقدم عنصر من عناصر الجملة على غيره لأن الناموس اللغوي يقتضي تقديمه»[11].

بل إن السكاكي نفسه يقرر أنه «لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين معا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ»[12] أي أن المبتدأ –إن لم يكن هناك سبب للعدول به عن موقعه– يقع في صدر الجملة النحوية، باعتباره الموضع المقرر له سلفا، وعندئذ لم يحدث له تحريك إلى الأمام أو إلى الخلف، ولا يمكن وصف الشيء بالتقديم إلا إذا تحرك من موضعه إلى موضع آخر سابق عليه.

و الغريب أن السكاكي يطبق هذا التصور الخاطئ على معظم الرتب النحوية القارة في مواضعها، ويعتبر تقديم رتبة نحوية على رتبة أخرى في الأصل، هو من باب التقديم الذي يعود إلى العناية بها أو إلى أهميتها، فيقول: "والعناية التامة بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه نوعان: أحدهما: أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه كالمبتدأ المعرف، فإن أصله التقديم على الخبر نحو : زَيدٌ عَارفٌ، وكذا الحال المعرف فأصله التقديم على الحال نحو: جَاء زيدٌ راكباً، وكالعامل فأصله التقديم على معموله نحو: عَرَفَ زَيدٌ عَمراً، وكانَ زَيدٌ عارفا، وإن زيدا عارفٌ، ومَن زَيدٌ، وغلامُ عمرٍو، وكالفاعل فأصله التقديم على المفعولات...و كالمفعول المتعدى إليه بغير وساطة

فأصله التقدم على المتعدى إليه بواسطة نحو: ضربتُ الجانيِ بالسوطِ، وكالتوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها...و غير ذلك لما عرف له في علم النحو موضع من الكلام بوصف الأصالة بالاطلاع، وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينيك وأن التفات الخاطر إليه في التزايد، كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته وقيل لك ما الذي تتمنى؟ تقول: وجهَ الحبيبِ أتمنَى..."[13].

و آثرنا أن ننقل النص –على طوله– لنبين أن السكاكي يخلط بين نوعين من التقديم هما:

1– تقديم الرتب النحوية بعضها على بعض كتقديم رتبة العمدة على رتبة الفضلة، ورتبة المبتدأ على رتبة الخبر....إلخ، وتلك لا اختيار للمتكلم فيها لأن تجري وفق قواعد النحو في ترتيب أجزاء الجملة، ومن ثم لا ينم ترتيبها عن فائدة بلاغية زائدة.

2– تقديم بعض العناصر اللغوية على بعضها، وتحويلها عن مواضعها المقررة لها إلى مواضع أخرى لتحقيق غرض بلاغي أو نسق أسلوبي بديع أو ملمح إيقاعي جميل مؤثر في آليات الخطاب وفلسفة الدعوة في ثنايا النص القرآني المقدس... وهذا هو مدار مبحث التقديم والتأخير من حيث تقنيات وإجراءات بعض أمارات التحليل الأسلوبي في ضوء المباحث البلاغية عند السكاكي.

و نعتقد جازمين أن الاعتبارات التي يتحدث عنها السكاكي في مقام تقديم المسند إليه: كالتشويق والتعظيم والتلذذ والتخصيص، لها اتصال بترتيب المعاني في النفس، وتقدم بعضها على بعض، وليس بالتقديم اللفظي للمسند إليه، وهناك فرق بين أن يكون التشويق أو التفاؤل أو التعظيم أو غيرها سببا في تقديم بعض المعاني في النفس على البعض، وبين أن يكون سببا في تقديم المبتدأ على الخبر لفظا.

يقول السكاكي: «إذا قلت: زيد المنطلق، قلته لمن يطلب أن يعرف حكما لزيد، أما باعتبار تعريف العهد إن كان المنطلق عنده معهودا، وأما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها. وإذا قلت المنطلق زيد قلته للمتشخص في ذهنه المنطلق بأحد الاعتبارين: وهو طالب لتعيينه في الخارج»[14]. أي أن طلب السامع حكما لزيد كان سببا في وقوع الابتداء على "زيد" وطلب تعين المنطلق كان سببا في وقوع الابتداء على "المنطلق"، ولم يكن هذان الاعتباران سببا في تقديم "زيد" أو تقديم "المنطلق"، وإنما تقدم كل منهما في حالته باعتبار الأصل ومجرى العرف النحوي.

أو بعبارة أخرى إن في قولنا: "زيد المنطلق" لم يكن وقوع زيد في صدر الجملة تحقيق لمطلب التقديم والتأخير، وإنما لأنه مسند إليه ومثبت له المعني وتأخر المنطق لأنه مسند ومثبت به المعنى وهكذا في "المنطلق زيد".

و إذا كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند به، فتقديم المبتدأ على الخبر لفظا يكون جريا على الأصل، وليس من قبيل التحريك الطارئ على الصياغة الذي تتميز به بنية التقديم والتأخير لتحقيق عرض بلاغي معين. وإذا كان التركيب "لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب، إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذي جاء عليه حسنا وقبولا، تعد مهما إذا أنت تركته إلى الثاني"[15].

و قد حاول أصحاب شروح التلخيص أن يجدوا مخرجا لما ذهب إليه السكاكي والخطيب القزويني، بأن قالوا: إن المقصود من تقديم المسند إليه هو التقديم المعنوي فحسب لا اللفظي يقول السبكي شارحا قول صاحب التلخيص بتقديم

المسند إليه لكون ذكره أهم بأنه: "يريد التقديم المعنوي، فإن المسند إليه محكوم عليه، والمحكوم عليه متقدم في الذهن على المحكوم به، وإن أراد التقديم اللفظي فذلك يختلف فإن الأصل في المسند إليه التقديم إن كانت الجملة اسمية، والتأخير إن كانت فعلية..."[16]. لكننا متفقون جميعا على أن مبحث التقديم والتأخير يتناول ظاهرة الصياغة وإيقاع التركيب، وما يجري فيهما من تحريك لبعض عناصرها، لتحقيق فائدة ما، لا تقديم العناصر وترتيبها ذهنيا أو عقليا.

و عليه، فإن التقديم لا يصيب المسند إليه المخبر عنه باسم لجريانه على الأصل، ومما يعضد ويقوي ما نذهب إليه أن ضياء الدين بن الأثير، ويحي بن حمزة العلوي في تناولهما لوجوه التقديم المختلفة قد تجاهلا تماما تقديم المسند إليه، باعتبار أن ذلك يجري على الأصل، وليس وراءه غرض بلاغي[17]. وهكذا فإن تقديم المسند إليه لا يقع إلا مع الخبر الفعلي، حيث يمكن رده إلى صورته الأولى كفاعل للفعل المذكور، ويكون «تأخير المسند إليه في هذه الحالة هو الأصل، ليصبح تقديمه انحرافا وعدولا عن هذا الأصل وهو انحراف صحيح »[18].

و قد رأى السكاكي أن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي يأتي ليحقق أحد احتمالين: إما التخصيص أو تقوية الحكم غير أن الذي يتحكم في الفصل بين هاتين الوظيفتين أحد أمرين:

الأول: إن كان نظم الكلام يجري على الظاهر، فإنه لا يفيد إلا تقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع لاختصاص المسند إليه به، ولا يقدر حينئذ تقديم وتأخير –من وجهة نظر السكاكي– كقولنا: أنا عرفت، وأنت عرفت، وزيد عرف، فإن "أنا" مبتدأ و"عرفت" خبره وكذلك "أنت عرفت" و"زيد عرف". ويعلل السكاكي سبب تقوية الحكم بأن "المبتدأ لكونه مبتدأ" يستدعي أن يستند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ، نحو : زيد غلامك، أو كان متضمنا له نحو: أنا عرفت وأنت عرفت، وهو عرف، وزيد عرف، ثم إذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة، فإذا قلت: هو يعطي الجزيل كان المراد تحقيق بإعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص إعطاء الجزيل به"[19].

و على الرغم من أن السكاكي يتكلف إجراء الكلام على ظاهره ليفيد بذلك تقوية الحكم فإن تفرقته بين الجملتين: "أنت لا تكذب، ولا تكذب" بأن الأولى تفيد تقرير الحكم وتقويته دون الثانية، تشير إشارة واضحة إلى أنه لا بد من تقرير أصل الكلام كي نحكم على تقوية الحكم أو عدم تقويته. يقول السكاكي: «إذا قلت أنت لا تكذب كان أقوى للحكم ينفي الكذب عن المخاطب من قول لا تكذب من غير شبهة، ومن قولك لا تكذب أنت، فإن أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنه هو لا غيره لا لتأكيد الحكم فتدبره»[20]. أي أن تأكيد الحكم لم يتحقق إلا بعملية تقديم المسند إليه أو الفاعل في المعنى على المسند، وكان أحرى بالسكاكي أن يقرر وجود تقديم وتأخير في هذا النمط من التعبير، ثم يترك للسياق اللغوي والمقام عملية استنباط الفائدة إن كانت تقوية الحكم أو تخصيصا أو تشويقا أو غير ذلك.
ففي قوله تعالى: " وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ" (سورة الفرقان، الآية: 3).

يقول السكاكي: «لا ليس المراد أن شيئا سواهم لا يخلق إنما المراد تحقيق أنهم يخلقون»[21] ولكن ليس الذي أفاد تقوية الحكم هو أخذ الكلام على ظاهره، وعدم تقدير تقديم وتأخير في الآية. وإنما السياق يبين أنهم خَلْقُ الله تعالى. ويريد أن يؤكد مخلوقيتهم وعجزهم عن الفعل، ومن ثم لا يستحقون العبادة، ومن المحال أن يراد التخصيص لأن خلق الله تعالى ليس مقصورا عليهم فهو سبحانه يخلقهم ويخلق غيرهم –و الله أعلم–.

الثاني: إن كان نظم الكلام يجري على أن يقدر أصل النظم فإنه يفيد التخصيص قال تعالى: " لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ" (سورة التوبة، الآية: 101). «المراد لا يعلمهم إلا الله ولا يطلع على أسرارهم غيره لإبطانهم الكفر في سويدات قلوبهم»[22].

غير أن السكاكي لا يرى أن تقدير أصل النظم يمكن أن يتحقق في جميع الجمل المستخدمة من هذا النمط، وإنما هناك جمل يصح فيها التقدير، وأخرى لا يصح فيها ذلك. فإذا كن المسند إليه اسما ظاهرا معرفا كقولنا: "زيد عرف" لا يصح معه التقدير لأنه بتقدير أصل النظم تصبح "عرف زيد" فيكون زيد مرفوعا بعرف و"حينئذ لا يكون له احتمال التقدم على الفعل، كما سبق في علم النحو، فلا يكون لقولنا: "زيد عرف" غير احتمال الابتداء"[23]. وعليه فهو لا يفيد إلا تقوية الحكم.

في حين أنه يرى أننا عندما نقول "هو عرف" أنه يمكن تقدير أصل النظم بـ "عرف هو" فتكون "هو" فاعلا في المعنى لا في اللفظ لما عرف في علم النحو أن ضمير الفاعل لا ينفصل إلا إذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع الالتباس، وإذا تقدم عليها إلا صورة كنحو ما ضرب إلا هو، أو معنى كنحو إنما يدافع عنك أنا، إذ المعنى لا يدافع عنك إلا أنا، وإذ لم يكن "هو" فاعلا احتمل التقديم على الفعل، فإذا قلنا: هو عرف كان له ذلك الاحتمال مع احتمال الابتداء في موضعه"[24].

و لا يخفى علينا ما يقوم به السكاكي من تحمل في التفرقة بين المسند إليه (الضمير) والمسند إليه (الاسم الظاهر المعرف) مع أن الصورتين لا تختلفان عن بعضهما عند تقدير أصل النظم، لأن كلا منهما يصبح فاعلا مرفوعا بالفعل، وبتقديم أصل النظم يعود الضمير المنفصل إلى حالته الأولى من الاتصال، لأن انفصاله كان فقط بفعل التقديم.

و من ناحية أخرى يرى السكاكي أن المسند إليه إذا كان اسما نكرة فإنه يفيد التخصيص مطلقا، وذلك نحو: رجل جاءني، فقد "قدر السكاكي أصله جاءني رجل لا على أن "رجل" فاعل جاءني، بل على أنه بدل من الفاعل، الذي هو الضمير المستتر في جاءني كما في قوله تعالى : " وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ" (سورة الأنبياء، الآية:3) " أن الذين ظلموا بدل من الواو في أسروا، وفرق بينه وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه إذ لا سبب لتخصيصه سواه، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف"[25].

و لذلك يصح أن نقول رجل جاءني لا امرأة أي أن الجائي من جنس الرجال لا من جنس النساء فيكون التخصيص قصر قلب، أو نحو: "رجل جاءني لا رجلان" أي أن الجائي واحد من جنس الرجال لا اثنان فيكون التخصيص قصر إفراد.

و هكذا نرى أن السكاكي يضطرب في معالجته لوجوه تقديم المسند إليه، فما إن يقرر أمرا من الأمور حتى ينفيه بنفسه عند تعامله مع واقع اللغة، وما ذلك إلا لأنه ظل محصورا في إطار المبحث النحوي أو مبدأ الصحة والخطأ، وأهمل دور السياق في تحديد الوظيفة الدلالية لكل جملة لغوية، مع أن العلم بأن اللغة الإبداعية تتعمد اختراق ومخالفة قواعد اللغة أو نظمها لتبني نظاما لغويا ونسقا نحويا خاصا بها يفي بمتطلباتها، وبذلك لا يمكن أن نقرر بصورة مسبقة الوظيفة الدلالية أو البلاغية أو الإيقاعية التي يمكن أن تؤديها هذه الجملة أو تلك، أو هذا التركيب أو ذاك، دون الرجوع إلى السياق. لأن ذلك مما يحجر على حيوية اللغة الإبداعية، ويتعارض مع واقعها الفعلي، فلا بد لنا إذن من أن نحتكم إلى السياق اللغوي، والموقف الشعوري الذي تلتبس به التراكيب في إفراز القيمة الدلالية والجمالية.

و على مستوى تقديم المسند لم يقع خلاف فيه على النحو الذي رأيناه في تقديم المسند إليه، وما ذلك إلا لأن المسند (الخبر) موضعه التأخير، فإن قدم فلا بد أن يتم ذلك عن غرض معين.

و مما ينبغي الالتفات إليه أن المسند (الفعل) إذا تقدم على فاعله لا يعد – من وجهة نظرنا– من باب تقديم المسند على المسند إليه، لأنه – بهذه الصورة – يجري على الأصل بحكم قانون الرتبة «لأن الفعل عامل والفاعل مرفوع به، ولا يصح أن يؤخر عامل على مرفوعه»[26] فتقديمه يعد جريانا على الأصل، ومن ثم لا ترتبط به وظيفة جمالية إضافية. ومع ذلك فقد رأى السكاكي أن المسند (الفعل) يمكن أن يتقدم على المسند إليه الفاعل (لفظا ومعنى) لإفادة التجديد دون الثبوت، فيقول في مقام ذكر وظائف تقديم المسند على المسند إليه "أو يكون المراد بالجملة إفادة التجدد دون الثبوت، فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند إليه في الدرجة الأولى"[27]. ويقصد بالدرجة الأولى الفاعل المتأخر عن فعله لفظا ومعنى.

و هناك من يرى أن تقديم المسند الفعلي على مرفوعه قد يكون للتفاؤل الذي يسمع من أول وهلة ما يسر، كقول أحد الشعراء:

وَتَزَينَتْ بِبَقَائِكَ الأَعْوَامُ سَعِدَتْ بِغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ

فتقدم الفعل (سعدت) للدلالة على التفاؤل. وقد حاول شرح التلخيص أن يبرروا هذا التقديم بقولهم: «لا يُقَالُ هذا المسند فعل يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه للتفاؤل، إذ لا يقال في المسند قدم لغرض كذا إلا إذا كان جائز التأخير على المسند إليه، لأنا نقول التمثيل مبني على مذهب الكوفيين المجوزين لتقديم الفاعل على الفعل»[28]. غير أن استنادهم على مذهب الكوفيين بجواز تقديم الفاعل على فعله يعد شاهدا عليهم لا لهم، إذ إن جواز تقديم الفاعل على الفعل لا يعني أنه الأصل في التركيب الذي يمكن أن تنحرف عنه الصياغة فيتقدم الفعل عليه، وإنما هو عدول أو انحراف جائز عن الأصل النحوي –عند الكوفيين– والذي يمكن أن ترتبط به –هو– مزية التقديم لا بالفعل على نحو ما رأينا في تقديم المسند إليه على خبره الفعلي.

و كما أن تقديم المسند إليه على المسند الأسمى لا يعد –من وجهة نظرنا– تقديما طارئا ذا فائدة بلاغية مقصودة، فإننا نقول هنا أيضا إن تقديم المسند (الفعل) على المسند إليه (الفاعل) لا يعد تقديما ذا فائدة بلاغية كذلك. أما تقديم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ) فقد ارتبطت به عدة اعتبارات أهمها التخصيص، أو التنبيه على أنه خبر لا نعت، أو التشويق إلى ذكر المسند إليه كقول الشاعر[29]:

شَمْسُ الضُحَى وأَبُواسْحَاقَ والقَمَرُ ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُنيا بِبَهْجَتِهَا

فالشاعر عندما أراد أن يلفت انتباه السامع إلى مكانة الممدوح، ويشوقه إلى معرفته أحدث تحريكا لعناصر الصياغة، قدم فيها الخبر النكرة على المبتدأ، لتكون معرفة المتلقي بالخبر أولا دافعا قويا إلى تعلقه بمعرفة المسند إليه، وخاصة بعد أن قيد الخبر بصفات تبعث على الغرابة والعجب.

فقوله "ثلاثة" خبر مقدم، ووصفه بالإشراق الذي أسند إلى الدنيا، وجعل سبب إشراق الدنيا بسبب بهجة تلك الثلاثة، فاشتاقت النفوس إلى معرفة من ببهجته تشرق الدنيا وهو المسند إليه الذي وهو قوله «شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر».

و قد اشترط السكاكي في هذا السياق تطويل الكلام في المسند وإلا لم يحسن ذلك الحسن[30] وكأنه يرى أن تقديم المسند في هذا المقام لا يكفي –وحده– لإفادة التشويق، وإنما لابد أن يتضافر معه السياق اللغوي، والقرائن المعنوية، وهذه لفتة ذكية إلى تجاوز ربط وظائف التقديم بالصورة اللفظية إلى ربطها بالسياق الذي تتضافر فيه عدة قرائن لإفادة المعنى المقصود.

و قد يؤدي تقديم المسند على المسند إليه إلى إفادة التخصيص كقوله تعالى: "لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ" (سورة الكافرون، الآية: 6) فلما كان سياق الآية يدور حول عصيان جماعة من الكفار للاستجابة إلى دعوة التوحيد، وأنهم قد طالبوا الرسول صلى الله عليه وسلم، أن يعبد آلهتهم سنة ويعبدوا إلهه سنة، فإن الحال يقتضي أن ينفي الرسول الكريم عن نفسه عبادة أصنامهم نفيا قاطعا، ويؤكد في الوقت نفسه ابتعادهم عن دعوة الحق ومجافاتهم لها أبدا، لذا وقع التقديم في الصياغة ليؤدي هذه الوظيفة الدلالية. فتقدم المسند الجار والمجرور «لكم» على المسند إليه «دينكم»، ليفيدا اختصاصهم بتلك العبادة، وتقدم الجار والمجرور «لي» على المسند إليه «دين»، ليفيد أيضا اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بدين الحق لا غير، أو بعبارة أخرى أفاد التقديم معنى أن شرككم مقصور عليكم، وتوحيدي مقصور علي، وكان الوصول بين الجملتين تأكيدا لفكرة التضاد المعنوي بينهما، والله أعلم.

و لأن تقديم المسند على المسند إليه يفيد الاختصاص غالبا، لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند إليه في قوله تعالى: "لاَ رَيْبَ فيه" (سورة البقرة،الآية: 2) لأن تقديم المسند هنا يعنى اختصاص القرآن الكريم بنفي الريب عنه دون سائر الكتب السماوية وهذا ليس بمراد... أما التنبيه على أنه خبر لا نعت فمنه قول الشاعر[31]:

وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُ مِنَ الدَهْرِ لَهُ هِمَمٌ لاَ مُنْتَهَى لِ ِكِبَارِهَا

فمما لا يدع مجالا لشك أن الشاعر أو الباث أو الناص يحرص عادة على أن يبلغ المعنى إلى المتلقي كاملا، وأن يزيل أي إبهام قد ينقص شيئا منه. لذا رأى الشاعر –هنا– أن إجراء الكلام على صورته الأصلية «هِمَمٌ لَهُ» قد يوهم المتلقي بأن الجار والمجرور نعت للمبتدأ النكرة، وأن الخبر سيذكر فيما بعد «لأن الظرف بتأخره عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر لأمرين يتعاضدان في ذلك، استدعاء المنكر في مقام الابتداء أن يوصف، ليتقوى بذلك فائدة الحكم، ... وصلاحية الظرف أن يكون من صفاته»[32].

فتأخر الجار والمجرور في هذا السياق قد يخل بالغرض الدلالي، الذي يتمثل في تعظيم الممدوح وتمكينه في القلوب.

و فيما يتعلق بتقديم متعلقات الفعل، فقد رأى السكاكي أن يتخذ صورتين:

الأولى: أن يقع التقديم بين الفعل وما يتعلق به من مفاعيل وظروف ومكملات.

الأخرى: أن يقع التقديم بين المتعلقات بعضها على بعض وينطلق في كل ذلك من مبدأ أساس وهو أن «التخصيص لازم للتقديم» لذلك يرى أن قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" (سورة الفاتحة، الآية: 5) المقصود به نخصك بالعبادة، لا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحدا سواك[33].

في حين رأى ضياء الدين بن الأثير غير ذاك، وقال: «إنه لم يقدم المفعول فيه [به] على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" ألا ترى أنه

تقدم قوله تعالى: "الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" فجاء بعد ذلك إياك نعبد وإياك نستعين، وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو حرف النون، ولو قال نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن»[34].

– بنية الإيقاع الدلالي والصوتي في ظاهرة التقديم والتأخير

و هذه سمة في الإيقاع الدلالي والصوتي لها ميزتها في الخطاب القرآني بوصفه ظاهرة لغوية ولسانية في المقام الأول، لأن موسيقى اللغة من أدل أدوات التعبير الجمالي في هذا الخطاب الإلهي المعجز، ولاسيما إذا تعلق الأمر بلغة القرآن التي تحدّت فصحاء وبلغاء الدنيا أن يأتوا بمثلها فعجزوا والأمثلة في النصوص المقدسة من كتاب الله تبارك وتعالى تبقى شاهدة على سمو الروح كما أن الأمر –في اعتقادنا– يتعلق بالجانب الدلالي أكثر من الجانب الصوتي على نحو ما رأى ابن الأثير، حيث إن سياق الآيات يوحي بضرورة اختصاص ذلك المنعم بكل تلك النعم بالعبادة دون غيره، ولا مشاحة أن توافق الجانب الدلالي –هنا– مع الجانب الصوتي، فأضفى على البنية التركيبية زيادة حسن وتأثير وجمال. ولو أن الأمر في الآية مقصور على مراعاة الإيقاع والفواصل، وتحقيق التناغم الصوتي في البنية السطحية، دون الجانب الدلالي لرأينا ذلك يتعارض مع سياق الآية الذي يتطلب اختصاص المنعم بالعبادة في مقابل تلك النعم التي لا تحصى ولا شك في أنه إذا تعارض الجانب الدلالي مع الجانب الصوتي فإن الأول هو المقدم لما يرتبط به من وظائف أساسية في الخطاب والتعبير.

و مما يوضح ارتباط عملية التقديم والتأخير بالجانب الدلالي بالدرجة الأولى، مدى ارتباط الكلمات في الجمل وتناسق مفردات مضامين النص بطريقة قمة في الأداء والتصوير، يكشف عن مقصد المتكلم قوله تعالى: "لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً" (سورة البقرة، الآية: 143) ف «أخرت صلة الشهادة أولا وقدمت ثانيا؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول صلى الله عليه وسلم شهيدا عليهم»[35].

و كما أن التقديم يقع بين الفعل ومعموله فإنه يقع أيضا بين المعمولات بعضها على بعض، غير أن الذي يتحكم في تقديمها درجة العناية بالمقدم، ومراعاة النظم لمقتضى الحال. ولعل هذا السياق من أكثر سياقات عملية التقديم والتأخير دلالة على وعي السكاكي بضرورة ارتباط التقديم بالساق اللغوي، وموافقته لمقتضيات الأحوال؛ لذلك كان تفسيره لأي صورة من صوره يربط بينهما وبين المعنى السابق **Antérieur** لها أو اللاحق **Postérieur**:

أو بصفة أشمل بالسياق اللغوي، ففي تفريقه بين قوله تعالى: "وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى" (سورة القصص، الآية: 20) وقوله سبحانه: "وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى" (سورة يس، الآية: 20) رأى أن تأخير الجار والمجرور بعد الفاعل في الأولى جاء في موضعه جريا على الأصل. في حين أن تقديمه على الفاعل في الآية الثانية كان لاشتمال ما قبلها على سوء معاملة أهل القرية للرسل صلوات الله وسلامه عليهم من إصرارهم على تكذيبهم، فكان تقديمه لالتفات السامع إلى تلك القرية وإبغاضها والنظر إن كانت كلها كذلك أم فيها من يفعل الخير. وقد يكون تقديم المتعلقات لعارض اقتضى ذلك، كقوله تعالى: "فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ" (سورة المؤمنون، الآية: 24) فذكر المجرور بعد صفة الملأ وهو موضعه أي أنه جرى على الأصل، وفي آية أخرى قال الحق عز وجل: "وَقَالَ الْمَلأ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا" (سورة المؤمنون، الآية: 33) «فقدم المجرور لعارض صيره بالتقديم أولى، وهو أنه لو أخر عن الوصف، وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه "و َأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" (سورة المؤمنون، الآية: 33) لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا واشتبه الأمر في القائلين أهم من قومه أم لا»[36].

و قد يأتي التقديم لرعاية الفاصلة، ولعل هذا السياق من أدل وأبلغ وجوه سياقات التقديم والتأخير كذلك، لارتباطه العضوي بموضوع بحثنا والأهداف المتوخاة منه، ومن نماذجه ما ورد في قوله تعالى: "آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى" (سورة طه، الآية: 70) وفي سورة «الشعراء» "رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ" (الآية: 48). كل ذلك لموسيقى اللغة أو مبدأ المحاذاة أو للمحافظة على سياق الفاصلة، حيث تشاكل وتحاذي نهاية الآية الأولى نهاية آيات السورة في مجملها، والتي بُنِيَتْ على الألف المقصورة، في حين تأتي الآية الثانية موافقة في بنائها على حرف النون نهاية آيات سورة "الشعراء" التي بنيت كما هو معلوم على حرف النون.

و مما يلاحظ أن متعلقات الفعل لا تتخذ مواقع ثابتة فيما بينها، وأنه من النادر أن نقرأ عددا من الجمل ونرى التزاما واضحا في الترتيب بين متعلقات الفعل أو مكملات الجملة وربما يرجع ذلك إلى أنها لا تلعب دورا أساسيا في تركيب الجملة العربية، ولا تحتفظ لنفسها برتبة محددة كما هو الحال بالنسبة للمسند والمسند إليه، ومن ثَمَّ فإن تحريكها من مواقعها لا يغير كثيرا من الوظيفة الدلالية للجملة، وإن كان يلعب دورا هاما في تحقيق الانسجام الصوتي في البنية الإيقاعية.

و لعل التناغم الصوتي للعبارة يكون –أحيانا– دافعا قويا لأن يميل المتكلم إلى ترتيب معين دون آخر حتى وإن كان لا يشعر بذلك، فمثلا "لماذا نميل إلى القول [رأيت] سعاد وفاطمة ولا نعكس هذا الترتيب ما دمنا نعتمد على حس فني؟ هل لأن سعاد أجمل من فاطمة لا نظن ذلك. وإنما لأن إيقاع الجملة هكذا أحسن. فعندما يتوالى اسمان ليس بينهما ترتيب يعود إلى المقام، فإن من الأفضل تقديم الاسم الأقصر على الأطول، و"سعاد" يتكون من مقطعين، و"فاطمة" من ثلاثة، وينجح المتكلم بفطرته إلى تحقيق هذا المبدأ الجمالي، وإن لم يكن دائما على وعي به"[37].

و مما تقدم نستلهم أن مبحث التقديم والتأخير يؤدي قيمًا جمالية مهمة تتولد من سياقاته المختلفة، التي تتحكم فيها عدة اعتبارات، منها ما يرتبط بالمتكلم ومنها ما يرتبط بالمتلقي وأخرى تتصل بطبيعة الصياغة ذاتها. فهذه العناصر مجتمعة تقتضي نظمًا معينا للمفردات يتواصل ويتقارب مع حاجتها ومستوياتها المختلفة.

و قد تنبه وفطن الدكتور محمد عبد المطلب وهو أحد رواد المشهد النقدي العربي الجديد إلى ربط اعتبارات التقديم والتأخير بعناصر العمل الأدبي، فرأى أن التبرك بالمسند إليه، أو التلذذ بذكره، أو الاهتمام به يرتبط بالدرجة الأولى بالمبدع، في حين أن الاعتبارات التي تتصل بالمتلقي تتمثل في سياق التشويق، أو محاولة تعديل فكر المتلقي، إذا كان الإخبار عن المسند إليه بأمر مستغرب خلاف ما قد يتبادر إلى الذهن كما نقول: الزاهد يشرب ويطرب، أو في تعجيل المسرة له، أما السياقات التي تتعلق بطبيعة الصياغة فقد لاحظها في تقوية الحكم بين المسند والمسند إليه، وفي تخصيص المسند بالمسند إليه، أو إذا كان التحليل النحوي موهما بغير المراد أو في رعاية الفاصلة[38].

و بمعاودة النظر في أساليب التقديم التي تناولها السكاكي بالتحليل والتقصي، نرى أنه كان على وعي بالعلاقة الجدلية بين وجوه التقديم المختلفة، وعناصر العمل الأدبي، فمن وجهة المتكلم يرى أن تقديم المسند على المسند إليه يكون «لأنه أهم عند القائل، كما إذا قلت: عليه من الرحمان ما يستحقه... أو كقوله:

و لَيْسَ بِمُغْنٍ في المَوَدَّةِ شَافِعُ إذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الضُّلُوعِ شَفيعُ»[39].

فقد قدم الشاعر المسند «بين الضلوع» على المسند إليه «شفيع» لبيان أهمية الشفاعة في النفس، وأثر ذلك في تحقيق المودة بين المتعاتبين، وأن غيابها عن هذا الموضع يقلل من جدواها وفاعليتها. كما أنه قدم في الشطر الأول المسند (الجار والمجرور) ومتعلقه على المسند إليه «شافع»، لأن انتفاء فاعلية الشفاعة –عنده– لعدم توافرها أصلا في ذات

المتحدث عنه، أهم من الشافع نفسه، وكأن الشاعر يريد أن يقول إن تأصل الشفاعة في النفس وتوفرها يغني عن شفاعة الآخرين.

وقد يتقدم المفعول به على فعله إذا كانت العناية بتقديمه أشد والاهتمام بشأنه أكبر «لكونه في نفسه نصب عينيك، وأن التفات الخاطر إليه في التزايد، كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته وقيل لك: ما الذي تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، فتقدم»[40]. وأصل الكلام أَتَمنَّى وَجْهَ الحَبِيبِ، ولكن قدم المتكلم المفعول به على الفعل والفاعل لقربه من نفسه، وتعلقه به وتخصيصه بوقوع الفعل عليه. كما أن زيادة الاعتناء بذكر الشيء تتدخل في تقديم بعض المعمولات على بعض، كما يتضح في التفرقة بين قوله تعالى: "لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ" (سورة المؤمنون، الآية: 83) وقوله عز من قائل: "لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ" سورة النمل، الآية: 68). ففي الآية الأولى جاء الكلام في موضعه حيث تقدم المرفوع وما تبعه «نحن وآباؤنا» وتأخر المنصوب «هذا» في حين أنه في الآية الثانية تقدم المنصوب على المرفوع وما تبعه. وذلك لأن إنكار الكفار للبعث في الآية الثانية كان أشد، باعتبار ما تقدمها من كلام يزيد من إبعاد تحقق المنكر، وهو قوله تعالى: "أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ" (سورة النمل، الآية: 67).

فإن كون آبائهم السابقين قد تحولوا إلى تراب ولم يبعثوا –على الرغم من وعدهم بالبعث– دليل على تبعيد البعث من وجه نظرهم، وقد أوضح السكاكي ذلك بقوله: «و الجهة المنظور فيها –ههنا– هي كون أنفسهم وكون آبائهم ترابا لأجزاء هناك من بناهم على صورة نفسه، ولا شبهة أنها أدخل عندهم في تبعيد البعث، فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد إلى ذكره، فصيره هذا العارض أهم»[41].

بينما الآية الأولى سبقت بقوله تعالى: "بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ، قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ" (سورة المؤمنون، الآية:81–82).

و هذا أقل إشارة إلى تبعيد المنكر، وأقرب إلى التدليل على عنادهم في الخطاب لا إنكارهم للبعث.

و مما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن سياقات التقديم والتأخير لا ترتبط في ذاتها بقيمة بلاغية ثابتة، وإنما يظل للسياق الدور الأساس في تفسير هذه القيمة أو تلك. وقد كان تنبه السكاكي إلى ربط الآيتين السابقتين بما قبلها، إشارة واضحة إلى وعيه وتمام إدراكه بهذه الوظيفة.

و من جهة المتلقي: فإن سياقات التقديم التي تتصل به كثيرة ومتنوعة تنم عن نسق أسلوبي سامق وملمح بلاغي في غاية الجمال والمتعة ومنها على سبيل المثال:

1– التشويق، كأن يتقدم المسند إليه المتصل بوصف عجيب أو بصلة، فيبعث ذلك في نفس المتلقي تشوفا وتشوقا لمعرفة الخبر[42] كأن تقول: «صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق».

2– أو يتقدم المسند على المسند إليه للفائدة نفسها، كقول الشاعر:

أَوَاخِرُهَا وأَوَّلُهَا دُخَانٌ و كَالنَار الخَبَاةُ فَمِنْ رَمَادٍ

فكان لتقديم المسند (كالنار) على المسند إليهما يشَوِّق المتلقي إلى معرفة ما بعدها، لما تشعر به كلمة «النار» من جليل الخطر، وندرة توقع المتلقي لما يتلوها في هذا السياق.

و من الاعتبارات التي ربطها السكاكي بالمتلقي أيضا، فتؤدي إلى تقديم المسند على المسند إليه «أن يكون قلب السامع معقودا به كقولك: قد هلك خصمك، لمن يتوقع ذلك، أو لأنه صالح للتفاؤل...»[43].

أما من جهة الصياغة فإن من أهم السياقات التي تتعلق بها –عند السكاكي– تنطوي على تقوية، الحكم وتقريره في نفس المتلقي وذلك كتقديم المسند إليه على المسند الفعلي، حيث يسند الفعل إلى فاعله مرتين، عند إسناده إلى المبتدأ (الفاعل في المعنى)، وعند إسناده إلى الضمير المتصل، فتقوى العلاقة بينهما، ويزداد تقريرها في نفس المتلقي كقوله تعالى: "وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ" (سورة النمل، الآية: **17**) فقدم المسند إليه «فهم» على المسند الفعلي «يوزعون» ليؤكد خبر حشر الجن والإنس والطير مجتمعين على صورة واحدة. وجاء هذا التأكيد والتقرير لأن حشرهم جميعا على «هذه الهيئة من الإيزاع والتداخل أمر غريب تحتاج النفوس على ما يؤنسها به ويقرره عندها»[44]

و من سياقات التقديم التي ترتبط بالصياغة المشاكلة الصوتية **Isotopie Phonétique** ومراعاة الفواصل كقولك: "الحمد لله الذي بعث بالحق عيسى وأيد بهارون موسى، إذا أخرت المجرور بطل السجع"[45].

و كقوله تعالى: "وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ" (سورة القيامة، الآية:**22–23**).

فالتقديم في الآية الثانية جاء ليطابق به رؤوس الآيات التي تشتمل على حروف متجانسة أو متقاربة مثل قوله جلا وعلا: "كَلا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وتَذَرُونَ الْآخِرَةَ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ۚتظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ" (سورة القيامة، الآيات: **20–25**). يقول ابن الأثير: «و إنما قدم من أجل نظم الكلام لأن وله تعالى: "وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ" أحسن من لو قيل وجوه يومئذ ناضرة ناظرة إلى ربها، والفرق بين النظمين ظاهر»[46].

و هكذا فإن سياقات التقديم والتأخير متعددة الجوانب، وأن دلالاتها البلاغية لا يمكن حصرها في عدد محدد من القيم، وإنما تظل في سياقاتها لا متناهية الأبعاد ولا ريب في ذلك فهو عود على بدء «باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لَكَ عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عند، أن قدم منه شيء، وحول اللفظ من مكان إلى مكان»[47].

و هذا ما يمنح اللغة الأدبية القدرة على استيعاب مشاعر المبدعين ومعانيهم، وإمكانية التميز والتفرد في بناء الأسلوب.

إحالات الدراسة:

1– جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم : الدكتور محمد عبد المطلب، مكتبة الحرية الحديثة، **1984**، ص: **142**

2– نظرية اللغة في النقد العربي : الدكتور عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، **1980**، ص:.**213**

3– اللغة العربية معناها ومبناها : الدكتور تمام حسان، الهيئة العربية العامة للكتاب، ط**2**، **1981**، ص: .**207**

4– نلاحظ هنا أن الشاعر قد قدم وأخر في عناصر الصياغة دون مراعاة الرتب النحوية المحفوظة، فقد فصل بين (أبو أمه) وهو مبتدأ و(أبوه) وهو خبره (بحي) وهو أجنبي، وكذا فصل بين (حي) و(يقاربه) وهو نعت حي بـ (أبوه) وهو أجنبي، وفصل بين البدل وهو (حي) وبين المبدل منه وهو (مثله) وقد استثنى على المستثنى منه، مما أدى إلى تعقيد التركيب اللفظي وغموض الدلالة.

أنظر المثل السائر، لابن الأثير، ج3، ص: 41، 42، وكذا الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني. قدم له وبوبه وشرحه، الدكتور علي بوملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط2، 1991، ص: 29–30.

5– اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 207.

6– أنظر الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، الدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1 1983، ص: 26–31. وأنظر أيضا : من الأنماط التحويلية في النحو العربي : الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي ط1، 1990 ص: 78. وانظر أيضا : الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط2، 1981، ص: 54–55.

7– مفهوم الإعجاز القرآني حتى القرن السادس الهجري، الدكتور أحمد جمال العمري، دار المعارف القاهرة 1984، ص : 212.

8– مفتاح العلوم : الإمام أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص: 196–219.

9– مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د.ت، ج1، ص: 447.

10– مفتاح العلوم للسكاكي، ص: 238.

11– الألسنية العربية، ريمون طحان، ص: 87.

12– مفتاح العلوم، ص: 213.

13– نفسه، ص: 237.

14– نفسه، ص: 213.

15– دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني، قراءة محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط3، 1992، ص: 286.

16– عروس الأفراح : بهاء الدين السبكي (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د.ت ج1، ص: 889.

17– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر؛ أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، ج2 1990، ص: 35. وانظر الطراز ليحي بن حمزة العلوي، راجعه وضبطه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت ج2، ص: 56–77.

18– نظرية الغة في النقد العربي، ص: 216.

19– مفتاح العلوم، ص: 216.

20– نفسه، ص: 222.

21– نفسه، ص: 222.

22– نفسه، ص: 223.

23– نفسه، ص: 224.

24– نفسه، ص: 223.

25– الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، ص: 74.

26– نظرية اللغة في النقد العربي، ص: 216.

27– مفتاح العلوم، ص: 221.

28– أنظر مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي (ضمن شروح التلخيص) دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د.ت، ج2، ص:115، وكذا حاشية الدسوقي على شرح السعد(بهامش شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د. ت، ط1، ص:.216

29– مفتاح العلوم، ص: 221.

30– نفسه، ص: 221.

31– نفسه، ص: 219.

32– نفسه، ص: 220.

33– نفسه، ص: 233.

34– المثل السائر، ج2، ص: 36.

35– مفتاح العلوم، ص: 234.

36– نفسه، ص: 239.

37– نظرية البنائية في النقد الأدبي: الدكتور صلاح فضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط3، 1985، ص: 388.

38– أنظر البلاغة والأسلوبية: الدكتور محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1994، ، ص: 334–337.

39– مفتاح العلوم، ص: 220.

40– نفسه، ص: 237.

41– نفسه، ص: 239.

42– نفسه، ص: 194.

43– نفسه، ص: 220.

44– خصائص التراكيب(دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)،الدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة ط2، 1980، ص 175.

45– مفتاح العلوم، ص: 238.

46– المثل السائر، ج1، ص: 40.

47– دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ص: 106.